والأصل يبرؤ ثم ترك الهمز[1]. والصواب أن كل ذلك إنما هو عبارة عن لغات تداخلت[2]، وهذا هو ما يمكن أن يقال في فَضِل يفضُل ونَعِمَ ينعُم وقَنِطَ يقنُط. فقد حكى ابن الأعرابي فضل ونعم فمن ضم المضارع فعلى هذه اللغة إذا شبهوا ذلك بظرف، وجاء عن سيبويه: حَضِر يحضُر ونَعِم ينعُم. وقالوا: إن ذلك لغات تداخلت[3].

وقرأ أبو عمرو والكسائي ﴿وَمَن يَقْنَطُ﴾ [الحجر: ٥٦] بكسر النون من قنط يقنط، وحجتها: «من بعد ما قنطوا» عند يحيى والأعمش وهي لهجة أهل الحجاز وأسد وهي الأكثر. وقرأ الباقون: بفتح النون من قنط يقنط وقنط يقنط، لغتان. ومثله نَقِمَ ينْقَم ونقم يَنْقِم[4].

وقد قرأ يحيي بن يعمر والأشهب العقيلي وأبو عمرو وعيسى بذلك[5].

فعَلَ وأفعَلَ- واختلاف لغات العرب فيهما

تتردد لغات بعض العرب بين استعمال هاتين الصيغتين اللتين هما لمعنى واحد فقالوا مثلاً: أوحى ووحى، وأومأ ووماً، وضاء القمر وأضاء، وأشرقت الشمس وشرقت، وخلد في الأرض وأخلد، وفتن وأفتن، ومحض وأمحض، وسلك وأسلك، ونزف وأنزف، وجهد وأجهد، وسحت وأسحت، ووفى وأوفى، وسقى وأسقى. . . .

قال بعض النحويين: ولهذه الزيادة أحد عشر معنى:

الجعل، والهجوم، والضياء، ونفي الغريزة، والتسمية، والدعاء، والتعريض، وبمعنى صار صاحب كذا، والاستحقاق، والوجود، والوصول[6]. . وتفصيل جميع ذلك في كتب النحو. .

= وروايته: مسنى من صدود عبدة ضر فبنات الفؤاد ما تستقر

ونفر الحي: تفرقوا. وصدود: إعراض. وقد بينا سبب إيراده هنا.

(١) بغية الآمال ١: ٢٨.

(٢) المنصف ٣: ٢٥٦، الجنى الداني ٤٢، ليس في كلام العرب ٣٧، أدب الكاتب ٣٧٣.

(٣) المنصف ٣: ٢٥٦، الجنى الداني ٤٢، ليس في كلام العرب ٣٧.

(٤) حجة القراءات ٣٨٣، الإتحاف ٢٧٥، الشواذ ٧١. (٥) الشواذ ٧١.

(٦) ابن عصفور- الممتع في التصريف ١: ١٨٦، الهمع ١: ١٦١، شرح الشافية للرضي ١: ٨٢ وما بعدها، مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ٢: ٢٦ وما بعدها أدب الكاتب ٣٣٤ وما بعدها.

ويتوقف كل ذلك على السماع فليست تلك الزيادات قياسًا مطردًا، ويذهب بعض النحويين إلى القول: بأن الزيادة في المبنى تؤدي إلى الزيادة في المعنى لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا لمعنى كانت عبثًا[١]. ولعل هذا هو ما كان يشير إليه سيبويه بقوله: «هذا باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى تقول: دخل وخرج وجلس، فإذا أخبرت أن غيره صيّره إلى شيء من هذا قلت: أخرجه وأدخله وأجلسه. . . وهو مذهب الخليل[٢]. فعلى هذا تكون الهمزة قد جيء بها لغرض وهي التعدية فإن لم يؤت بها لمعنى كانت للتفريق بين هذه الأفعال في المعنى فيقال على هذا:

طلعت أي بدوت، وطلعت الشمس أي بدت، وأطلعت عليهم أي هجمت عليهم، وشرقت بدت، وأشرقت ضاءت[٣]، واعترض بعضُ المحدثين على ذلك بالقول: إن الزيادة في المبنى لا تدل بالضرورة على زيادة المعنى فقد نجد في كثير من الكلمات أن زيادة المبنى تدل على المفرد ونقصانه يدل على الجمع من نحو نخلة ونخل وشجرة وشجر[٤].

ويذهب عامة البصريين إلى عدم مجيء فعلت وأفعلت والمعنى فيهما واحد، لأن جميع كلام العرب أن يقال: فعل الشيء وأفعله غيره مثل جلس زيد وأجلسه غيره[٥]، إلا أن يكون ذلك من لغتين مختلفتين زعم ذلك الخليل فيجيء به قوم على فعلت ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أفعلت كما أنه قد يجيء الشيء على أفعلت لا يستعمل غيره[٦].

وهذا هو ما ذهب إليه ابن درستويه من أن فعل وأفعل ليسا بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد وإنما يجيء ذلك في لغتين مختلفتين فأما من لغة واحدة

---

(١) شرح الشافية ١: ٨٣ وما بعدها.
(٢) الكتاب ٢: ٢٣٣.
(٣) الكتاب ٢: ٢٣٤.
(٤) غالب المطلبي- لهجة تميم وأثرها في اللغة الموحدة ١٨٤.
(٥) ابن خالويه- ليس في كلام العرب- باب ٥٧ ص١١٩، تحقيق عبد الغفور عطار.
(٦) الكتاب ٢: ٢٣٦.

فـمحـال أن يختلـف اللفظان والمعنى واحـد كمـا ذهب إليه كـثـير من اللغـويين والنحويين وهو قول فاسد في القياس والعقل مخالف للحكمة والصواب ولا يجوز أن يكون لفظان مختلفان لمعنى واحد إلا أن يجيء أحدهما في لغة قوم والآخر في لغة غيرهم[١].

ويرى القدماء من علمـاء العربية أن هذا الضربَ من أفـعال هذا الباب هو الذي ربما كان بسبب اختلاف اللهجات العربية[٢]، وهو ما يؤدي فيه ذلك الاختلاف إلى أكثر الأثر في زيادة مفـردات العربية وعدم اطراد قواعدها وتبـاين مواقف اللغويين العرب في بعضها فعندما نجـد أن طائفة من اللغويين العرب قد أنكروا مجيء فعل وأفعل بمعنى واحد، ومنهم الأصـمعي الذي رد كثيرًا مما جـاء على أفعل ولم يقبل منه إلا أقل القليل[٣] بحجة أنه ربما كان بسبب من اختلاف لهجات العرب نجد أن بعضًـا من علماء العربيـة يذهبون إلى جـواز مجيء فعل وأفـعل بمعنى واحد ومن أولئك أبو عـبيدة وأبو زيد والكسـائي وابن دريد وأبو حاتم السـجسـتاني[٤] وابن سيده[٥]، وما أورده علماء العربية من أفعال جـاءت عن العرب بالصيغتين لا يتسع المجال لذكره، فـقد ألفت فيه الكتب ودونـت فيه الرسائل. . إلا أنني سـأشير هنا إلى ما ورد معزوا إلى أهله من قبائل العرب -مما وقفت عليه- وهو قليل من كثير: فمن ذلك أن تميم تقول: أجزى، وأهل الحجاز جزى[٦].

وأجنب لغـة أهل نجد، وبلغـتـهم ورد قوله تعـالى: ﴿**وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الأَصْنَامَ**﴾ [إبراهيم: ٣٥][٧].

---

(١) المزهر ٢: ٣٨٤ وما بعدها.

(٢) جمهرة اللغة ٣: ٤٣٦، المزهر ٢: ٣٨٤ وما بعدها.

(٣) جمهرة اللغة ٣: ٤٣٤ وما بعدها.

(٤) نفسه والجزء والصـفحة، المزهر ٢: ٤٠٧، قال الكسائي: قلما سمعت في شيء فـعلت إلا وقد سمعت فيه أفعلت المزهر ٢: ٤٠٧.

(٥) المخصص ١٤: ١٧١.

(٦) ابن منظور - لسان العرب ٤٥٧- مادة جزى- ط بيروت.

(٧) أبو حيان - البحر المحيط ٥: ٤٢٩.

وأسرى: لغة الحجازيين وبها ورد قوله تعالى: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ**﴾ وسرى لغة غيرهم[1].

وبهذا يُرد على ابن عطية أن أسرى في الآية إما مُعَدَّاة بالهمزة إلى مفعول محذوف تقديره أسرى إلى الله تعالى، إذ هو فعل يعطي النقلة كمشى وانتقل فلا يحسن إسناد شيء من هذا ونحن نجد مندوحة في التأويل على الوجه المخلص من نفي الحوادث، وأسرى في هذه الآية تخرج فصيحة كما ذكرنا. ولا يحتاج إلى تجوز قلق في مثل هذه اللفظة فإنه ألزم للنقلة من أتيته، ﴿**فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم**﴾ [النحل: ٢٦].

ويحتمل أن يكون أسرى بمعنى سرى على حذف مضاف كقوله تعالى: ﴿**ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ**﴾ [البقرة: ١٧].

قال أبو حيان: وإنما احتاج ابن عطية إلى هذه الدعوى «الأولى» اعتقاد أنه إذا كان أسرى بمعنى سرى لزم من كون الباء للتعدية مشاركة الفاعل للمفعول وهذا شيء ذهب إليه المبرد، فإن قلت: قمت بزيد لزم منه قيامك وقيام زيد عنده، وهذا ليس كذلك التبست عنده باء التعدية بباء الحال فباء الحال يلزم فيه المشاركة إذ المعنى قمت ملتبسًا بزيد وبالتعدية مرادفة للهمزة فقمت بزيد والباء للتعدية كقولك: أقمت زيدًا ولا يلزم من إقامتك أن تقوم أنت.

ويقصد من الاحتمال الثاني أن يكون التقدير أسرت ملائكته بعبده فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وهذا مبني على اعتقاده أنه يلزم المشاركة والباء للتعدية وأيضًا فموارد القرآن في: فأسر بقطع الهمزة ووصلها يقتضي أنهما بمعنى واحد ألا ترى أنه قوله فأسر بأهلك وأن أسر بعبادي قرىء بالقطع والوصل ويبعد مع القطع تقدير مفعول محذوف إذ لم يصرح به في موضع فيستدل بالمصرح على المحذوف ومذهب الأخفش والكوفيين الجواز وهو الصحيح لوجود ذلك في كلام العرب[2].

---

(١) المصباح المنير ١: ٣٢٥- دار الكتب العلمية.

(٢) أبو حيان- البحر ٦: ٤ وما بعدها، والنهر الماد على هامش البحر: ٦: ٤..

ويقال: جَنَّ عليه الليل وجَنَّه الليل، وأَجَنَّه وأَجَنَّ عليه. ومع حذف على فأجنه بالألف أفصح من جنه وكل ذلك مسموع.

فلغة أسد: جنه الليل. ولغة تميم: أجنه. والمصدر من جَنَّ عليه: جنا وجنونا وجنانا. ومن أجن: أجنانا[1].

ومن اللغة الأولى: قول الهذلي:

وَمَـــاءٍ وَرَدْتُ قُـــبَـــيْـلَ الكَرَى وَقَـــدْ جَـنَّهُ السَّـــدَفُ الأَدْهَمُ(*)

ومن الثانية قول الشاعر:

فَلَـمَّـــا أَجَنَّ الَّـلَيْلُ بُتْـنَا كَـــأَنَّـنَا عَلَى كَثْـرَةِ الأَعْدَاءِ مُحْتَـرِسَانِ(**)

وقال بعض العرب: حزنه الأمر، وغيرهم أحـزنه. وهما لغتان. قال اليزيدي: حزنه لغة قريش وأحزنه لغة تميم وقد قرئ بهما.

وكون الثلاثي لغة قريش قـد نقله ثعلب أيضًا وأقرهما الأزهري، وهو قول أبي عمرو رحمه الله تعالى.

وقال غـيره: اللغـة العالية حـزنه يحزنه، وأكـثر القـراء قرأوا: ﴿**فَلا يَحْزُنكَ قَـوْلُهُمْ**﴾ [يس: ٧٦]، وكـذلك قـوله: ﴿**قَـدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَـحْـزُنُكَ الَّذِي يَقُـولُونَ**﴾ [الأنعام: ٣٣]. وأما الفعل اللازم فإنه يقال فيه: حزن يحزن حزنا لاغير[2].

---

(١) الطوسي- التبيان في تفسير القرآن ٧: ١٨١.

(٢) الجوهري الصحاح: ٥: ٢٠٩٨، أبنية الأفعال: ١: ١٩٩- التاج ٩: ١٧٤.

(*) البيت من شواهد الطبري ١١: ٤٧٩، اللسان: مادة سدف.

وقد ورد في ديوان الهذليين ٣: ٥٦ من شعر للبريق -عياض بن خويلد الخزاعي من قصيدة أولها:

وحـى حلـول لـهـم ســـــامـــــر شـهـدت وشـعـبـهـم مـفـهـم

والسدف: الظلمة، وربما جـعل ضوءًا في لغة بعض العرب. قال أبو سعـيد: وإنما يقال جنه الليل وأجنه ويقال هو جنه على خيفة أى على خوف -محاذرة. ويروى: على حيفة بدل قبيل الكرى.

(**) البيت من شواهد التبيان ٤: ١٨١. وأجنه: أي واراه وغطاه. ومحترسان: مأخوذ من الاحتراس: وهو السرقة وأصله من سرقة الناقة وما أشبهها من المرعى.

وقال أبو زيد: لا يقولون: قد حزنه الأمر ويقولون يحزنه، فإذا قالوا: أفعله الله فهو بالألف، ومال إليه صاحب المصباح[1]. ويقال: أجبرت فلانًا على كذا أجبره فهو مجبر، وذلك كلام عامة العرب قاله اللحياني، وأما تميم فتقول: جبرته على الأمر أجبره جبرًا وجبورًا بغير ألف[2].

قال الأزهري: وهي لغة معروفة، وكثير من الحجازيين يقولونها[3].

ونقل ابن منظور عن اللحياني: أن تميمًا تقول: خلا فلان على اللبن وعلى اللحم، إذا لم يأكل معه شيئًا ولا خلطه به، قال: وكنانة وقيس يقولون: أخلى فلان على اللبن واللحم. قال الراعي[4]:

رَعَتْهُ أَشْهُرًا وَخَلاَ عَلَيْهَا فَطَارَ النِّيُّ مِنْهَا وَاسْتَغَارا(*)

ولغة أهل الحجاز: سحت سحتا، ولغة تميم وأهل نجد: أسحت إسحاتا[5]. وبها قرأ حفص والأخوان، والباقون بلغة الحجاز[6].

فتنت الرجل أفتنته فهو مفتون: لغة أهل الحجاز، وتميم وربيعة وأسد وجميع أهل نجد يقولون: أفتنت الرجل فأنا فاتن وهو مفتن، وزعم الأصمعي: أنه لا يعرف أفتنته[7].

ولغة تميم: أنزفت العبرة، ولغة قيس: نزفت العبرة، تتعدى ولا تتعدى في الوضعين. . وهذيل وأهل الحجاز يقولون: نكر، ولغة تميم أنكر[8].

---

(١) المصباح المنير ١: ١٦٢.

(٢) التهيب ١١: ٦٠، أبنية الأفعال- لابن القطاع ١: ١٥٤. التاج ٣: ٨٢.

(٣) التهذيب ١١: ٦٠. (٤) اللسان ١٨: ٢٦١- ط بولاق.

(*) البيت ورد في اللسان مادة «خلا» وقد نسبه للراعي. والنيي: الشحم وبكسر النون اللحم، وقيل إنه بفتح النون الشحم من نوت الناقة إذا سمنت ويروى فسار فيها أى ارتفع. واستغار: قال فيه الأزهري: معنى استغار في بيت الراعي هذا أي اشتد وصلب يعني شحم الناقة ولحمها إذا اكتنز، وقال الجوهري: استغار: أي سمن ودخل فيه الشحم.

(٥) القرطبي- الجامع لأحكام القرآن ١١: ٢١٥- ط دار الكاتب العربي.

(٦) غيث النفع المطبوع على هامش سراج القارئ المبتدئ ٢٩٠. . فقد أورد أن القراء قد اختلفوا في المضارع من قوله تعالى: ﴿فيسحتكم﴾ فمن قرأ على لغة نجد وتميم ضم حرف المضارعة وكسر الحاء، وعلى لغة الحجاز الفتح فيهما جميعًا.

(٧) التبيان ٣: ٣٠٨، الجامع لأحكام القرآن ٥: ٣٦٣.

(٨) التبيان ٦: ٢٨، وفعل وأفعل- السجستاني تحقيق: د. خليل إبراهيم ص ٤.

قال الأعشى:

وَأَنْكَرَتْني وَمَـا كَـانَ الَّذِي نَكِرَتْ مِنْ الحُـوَادِثِ إلاَّ الشَّيْبَ وَالصَّلَعَـا(*)

وقال أبو ذؤيب الهذلي:

فَنَكَـرنَهُ فَنَفَـرْنَ وامْـتَـرَسَتْ بِهِ هَوْجَـاءُ هَادِيَـةٌ وَهَادٍ جُـرْشُعُ(**)

وتقول بنو تميم: أهدى كذا، وهداه بغير ألف لغة لغيرهم(١).

ويقول التميميون وأهل نجد عامة: ونشدته أنشدته من غير ألف(٢).

ولغـة أهل الحجـاز وسعـد بن بكر حَلَّ الرجل من إحرامـه حِلاّ، وهو حـلال وحل، وحَرَمَ الرجل، وهو حرام إذا صار محرما.

أما تميم وأسد وقيس فيقولون: أحرم، وأحل(٣).

وتقول تميم: ألاته يلتيه، وأهل الحجاز يقولون: لاته(٤).

ولغة الحجاز: أعمقت البـئر وعمقتها(٥)، ولغة تميم أعمقتها(٦). ويقول بعض التميميين: أوقفت الدابة، وغيرهم: وقفت(٧).

وأغسق لغة بني تميم، وغسق غسقـا وغسقانًا لغة سائر العرب(٨). وتقول تميم: ما أفتأت أذكره إفتاء، وقيس وغيرهم يقولون ما فتئت أذكره أفتأ فتأ(٩).

---

(١) التاج ١٠: ٤٠٨. (٢) شرح الشافية ٣: ٢٦٨.

(٣) التبيان في تفسير القرآن ٣: ٤٢٣.

(٤) اللسان ٢: ٢٧٦، المزهر ٢: ٢٧٦.

(٥)، (٦) البحر ٦: ٣٤٧.

(٧) التبيان في تفسير القرآن ٨: ٤٩٠.

(٨) لهجة تميم: ١٨٤. (٩) اللسان ١: ١١٩.

(*) البيت من شواهد التبيان ٦: ٢٨، واللسـان مادة «نكر» وقد رأيته في ديوانه ١٠٥، ويقال إن نكر وأنكر: جهله ولم يعرفه وكـلاهما بمعنى وقيل نكرته أشد مبالغة، والصلع: اذهاب الشـعر من مقدم الرأس إلى وسطه أو إلى مؤخره.

(**) البيت من شـواهد التبيـان ٦: ٢٩، ديوان الهذليين ١: ٨، ويعني بنكرانـه: أن الحميـر نكرن الصائد، وامترست هوجاء: يعني الأتان امترست بالفحل جعلت تكاده وتسير معه، والهوجاء: التي ترفع رأسها لتتقدمه. وهاد: يعني الفحل. وجرشع: منتفخ الجنبين. ويروى سطعاء بدل هوجاء.

تميم وربيعة وأهل نجد يقولون: أكننت اللؤلؤة والجارية وغيرهم كننت[1]. وأمددت الدواة لغة تميم في مددت[2].

ولغة بني تميم: أمرجت الدابة، وغيرهم من العرب يقولون مرجتها[3].

ويقول العرب: مضنى الأمر، وتميم أمضني[4].

ويقول أهل الحجاز: تخذت، وأما اتخذت فهي لتميم[5] وبها جاء قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ [العنكبوت: ٤١].

وأبعت لغة في باع، قيل إنها لبعض أهل اليمن، قال أبو بكر وقد سمعت جماعة من جرم فصحاء يقولون: أبعت فعلمت أنها لغة لهم[6]. وعذرت الصبي إذا ختنته لغة أهل الحجاز، وغيرهم من العرب يقولون: أغدرته[7].

وبالتأمل في هذه الصيغ نجد أن أكثر ما أتى منها على بناء «أَفْعَل» إنما كان لهجات لبني تميم والقبائل البدوية الأخرى كبني أسد وقيس وربيعة وبعض القبائل اليمنية مما يرجح معه أن هذا البناء الذي هو في مقابل «فَعَل» وبمعناه إنما كان سمة لهجية في لهجات القوم من العرب، ومظهرا من مظاهر لهجاتهم التي ينزعون فيها إلى التخفيف عند توالي الحركات مستعملين في ذلك شتى الوسائل ومنها زيادة هذه الهمزة في هذا البناء، وهذا ما يجنبهم بعض ما يحذرون؛ ولذلك لجأوا إلى إسكان عين «فَعَل» في بعض المواضع، وهنا نجد أنهم بزيادة هذه الهمزة قد أسكنوا فاء «أفعل» فوافق ذلك طبعهم في الميل إلى التخفيف[8]، والسرعة في النطق.

ويترتب على ذلك -كما أسلفنا- بروز اختلافات في بنية الكلمة تدفع من يستعمل «أفعل» بمعنى «فعل» إلى زيادة حرف في الميزان الصرفي يزاد على أصل بنية الكلمة.

****

(١) فعل وأفعل ٨٨، ولهجة تميم ص ١٨٧.
(٢) البارع ٦٩٤.
(٣) الأزمنة والأمكنة ٢: ٦٩.
(٤) اللسان ١٠: ٢٣٣.
(٥) المزهر: ٢: ٢٧٦.
(٦) جمهرة اللغة ٣: ٤٣٦.
(٧) المخصص ١٥: ٢٤٤.
(٨) ينظر في ذلك لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ١٨٩- بتصرف.